المشهد السياسي
العدد: (1732)
الاثنين
27 / 10 / 2014م
3 / محرم / 1436هـ

# لجنة العقوبات الدولية تُكَذِّب «الجزيرة» و«العربية»

نفت السيدة ألما عبدالهادي جاد الله، رئيس لجنة العقوبات الدولية التابعة للأمم المتحدة، ما تناقلته بعض وسائل الإعلام العربية والمحلية عن اعتزام اللجنة إصدار قرار عقوبات دولية ضد عدد من الشخصيات بمن فيهم الرئيس السابق علي عبدالله صالح ونجله وعبدالملك الحوثي وآخرون.

وأوضح المحامي اليمني محمد علاو - الذي يزور مدينة نيويورك حالياً - أنه قام بالتواصل مع السيدة ألما والاستفسار عن صحة المعلومات التي تداولها وسائل اعلامية حول عقوبات مرتقبة، فقالت: "نحن في لجنة العقوبات ننفي صحة هذه الأخبار التضليلية التي لا أساس لها من الصحة إطلاقاً.. ولم نعلم بها إلاَّ عن طريقكم.. ويؤسفنا أن يتم تشويه عمل اللجنة بهذه الطريقة من قبل بعض وسائل الإعلام وبدون علمنا".

وقالت ألما: إن اللجنة لا تزال في مرحلة جمع البلاغات والأدلة والاستماع لآراء الكل، معربة عن تمنيها من كل وسائل الاعلام الابتعاد عن الكذب وتزييف الحقائق وتشويه سمعة الأشخاص بدون أي مسوغ.

وحذرت المسؤولة الأممية كل وسائل الاعلام (مستقبلاً) من نسب أي تصريحات للجنة العقوبات الدولية دون علمها المسبق".



# من عدو الشعب؟!

*( الضجيج الذي تثيره وسائل إعلام داخلية وخارجية حول توقعات اعتزام مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات ضد الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام ونجله السفير أحمد علي عبدالله صالح وغيرهما، ضجيج لن يستطيع أن يؤثر على المؤتمر الشعبي في مواصلة نضاله الوطني لإخراج البلاد من الأزمة.*

محمد أنعم

إن التلويح بالعقوبات مجدداً هو محاولات مفضوحة لممارسة المزيد من الضغوطات على المؤتمر للخضوع لتمرير مخططات تستهدف اليمن وأمنه واستقراره ووحدته.. وهذا يعد أمراً خطيراً والسكوت عليه جريمة.. لأن استمرار التمادي في الخطاب المستفز لأعضاء وأنصار المؤتمر وأحزاب التحالف وجماهير الشعب باطلاق التهم والتحريض المعلن الداخلي والخارجي ضد رمز وطني عظيم له مكانة رفيعة في وجدان كل يمني، أصبح يثير غضب الشارع ويهدد بردود أفعال شديدة وقاسية..

الشعب اليمني يعرف جيداً من هو عدوه ويعرف تماماً من هم المتآمرون والمخربون وأعداء الوحدة والديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، والأمن والاستقرار، وكذلك أيضاً من هم أعداء بناء الدولة المدنية الحديثة.. ولا يحتاج الشعب اليمني إلى من يعرفه بأعدائه عبر تجنيد مرتزقة أو مأجورين يعملون مع قوى متآمرة منذ سنوات لتدمير اليمن واستعباد شعبه الحر الأبي..

لقد انقضت ثلاث سنوات والمتباكون على الشعب اليمني يواصلون ليل نهار تدمير وتخريب ونسف منجزات الزعيم علي عبدالله صالح.. ثلاث سنوات ومعاول الهدم والتخريب والقتل اليومي من الداخل والخارج لم تستطع أن تطمس المبادئ العظيمة وآيات المجد اليماني من وجدان كل يمني أو تهد البنى القوية التي شيدها الزعيم مع جماهير الشعب إبان سنوات حكمه..

إن العدو الحقيقي للشعب اليمني هو الذي شارك في تدمير الجيش الوطني، واستبدل الأمن والاستقرار بفرق الاغتيالات، والتنمية باستيراد السيارات المدرعة واستبدلوا بناء السدود والمدارس ومشاريع الاستثمار وشق الطرق بتلك الخرسانات التي تحمي منازلهم والسفارات العشر ومن لف لفها..

وأمام هذا التصعيد الخطير يجب على قيادة المؤتمر الشعبي العام ممثلة باللجنة العامة أن توقف هذه المهزلة وتحدد موقفاً شجاعاً من التسوية السياسية واتفاق السلم والشراكة الوطنية.. فإذا كان الزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام يتعرض اليوم لهجمة استعداء وتحريض بهذا الشكل الفاضح فلابد من الدفاع عنه كقائد وطني ليس باصدار بيانات، وإنما بتحديد موقف من التسوية.. وإذا كان فعلاً رئيس المؤتمر ونجله أو أحد قيادات المؤتمر متورطين في افشال المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، أو متورطين بعدم تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.. أو ثبت أنهم وراء تمديد الأزمة وعدم انجاز صياغة الدستور الجديد أو عرقلوا انجاز سجل انتخابي جديد.. فيجب على اللجنة العامة للمؤتمر أن تقف موقفاً شجاعاً، وتقوم بتوضيح الحقائق للشعب ولأعضاء وأنصار المؤتمر..

لقد بات السكوت عن هذه الاتهامات يثير شكوكاً في الشارع، من أن ثمة مؤامرة تحاك ضد الزعيم من الخارج والداخل، بيد أن التساؤلات بدأت تطرح نفسها عن خطر عدم إدراك اللجنة العامة للمؤتمر لخطورة استمرار هذا الصمت والذي قد يفهم وكأن هناك تستراً عن قيادات ستجر الجميع إلى كارثة لن ينجو منها أحد..

لا مبرر إزاء هذا الصمت.. في ظل استمرار تطاول البعض على رمز وطني صنع وحدة اليمن، وإذا لم تخرس تلك الأبواق فسيستبيح هؤلاء كل شيء في البلاد.. والذين يعتقدون أن كرامة شعب وأمة واستقلال وطن ممكن تجود به هذه الدولة أو تلك، أو أن شعبنا ينال حقه في الحياة عن طريق مجلس الأمن عليهم أن يراجعوا حساباتهم..

إن حكمة المؤتمر الشعبي العام يجب أن لا تتحول إلى لعنة في التاريخ اليمني والإنساني ونصبح مضرب مثل فقد جرتنا التنازلات غير المسئولة إلى ضياع وطن وخرق اتفاقات وأولها المبادرة الخليجية والتسبب في سفك دماء وتدمير منجزات ومكاسب شعب ووطن وعدم احترام الاستحقاقات الديمقراطية.. حتى حصة المؤتمر في الحكومة اصبحت مخجلة..

الآن ها هو اعلام يفترض حياديته يهاجم المؤتمر ويقدم قيادته كأعداء للشعب والتسوية.. فإلى متى الصمت..!!؟

## تغريدات

### ياسر العواضي

ليس من المقبول أن تقوم مليشيات بعمل الدولة أو تحارب نيابة عنها.. ذلك يذكي حرباً طائفية تأكل الأخضر واليابس خصوصاً في ظل دعم خارجي لها.

### يونس هزاع

الشراكة.. التعايش.. القبول بالآخر.. عناوين يجب أن تحول إلى ثقافة وسلوك.

### عبدالله فرحان

لايزال القتال على أشده في رداع بين قاعدة (المخلوع) وقوات عفاش الذين يلبسون زي الحوثيين

بارك الله في ثورة 2011م.. بارك الله في ثورة2014م..

### ميساء شجاع الدين

الصراع الطائفي يتسرب الينا من إعلام يحيط بنا، ومدارس دينية ومساجد خارج سيطرة الدولة تتحكم بها أموال خارجية.. إضافة الى صراعات مسلحة على السلطة والسيطرة بين أطراف لا تملك شرعية وطنية، وتلجأ للدين باعتباره الوسيلة الأسهل والأرخص للتجييش والحشد.

### أحمد مطهر

المعرقلون حسب «قناة الجزيرة» الزعيم وابنه، والسيد وأخوه، وأبو علي الحاكم.

شكل مراسل الجزيرة قرأ الخبر من دعوة عرس.

### سلمان العماري

لا أتفهم لماذا يراد للمرء في اليمن أن يكون رهناً لأدوات الصراع وقوالبه المتعددة.. ولا يتم التعامل معه كذات وإنسان له حرمته وقدره ومكانته.

### أحمد غراب

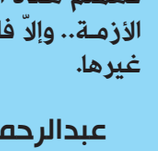

السلاح غزا كل شيء في حياتنا باليمن.. حتى الرومانسية «أمسيت ساهر والحبيب قبالي.. يا ليتني فوق الحبيب آلي».

### جمال خاشقجي

أهل اليمن لا يريدون حرباً بينهم، رغم عدم رضاهم بتوسع الحوثيين، فتوقفوا عن قرع طبول الحرب لهم، فالحرب الأهلية أسوأ الحروب المدمرة.

### فيصل جلول

لا حل عسكرياً للأزمة في اليمن، ولا سبيل لاستبعاد أحد، ولا يمكن الاستئثار بالسلطة.. إن فهمتم هذه القاعدة فستحل الأزمة.. وإلاّ فالصومله ولا شيء غيرها.

### عبدالرحمن الابنودي

لدينا فيكو.. ولا ليكوفينا انتوغيرنا.. واحنا غيركو أمة سعيدة.. صحيت حزينة والحزن جاءها من تحت راسكو!!

# بحاح يضع حداً لتعطيل تشكيل الحكومة

اضطر المهندس خالد محفوظ بحاح المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة إلى اعلان توزيع حصص التشكيل الحكومي المرتقب في رد واضح على مماطلة أحزاب المشترك ومحاولة تعطيلها تشكيل الحكومة.. وبات واضحاً عدم توافق المكونات السياسية على تشكيل الحكومة الجديدة والذي يمثل امتداداً للفشل المتواصل لبعض هذه القيادات التي اغرقت اليمن بمستنقع الفوضى بعد أن رفضت إجراء الانتخابات النيابية التي كان مقرر اجراؤها في عام 2008م والتي يتم من خلالها التغيير عبر الشعب ومن خلال الاحتكام لإرادته عبر صناديق الانتخابات..

إن العودة إلى التقاسم تحت مسميات الشرعية الثورية، أو التوافق، أو تنفيذ مخرجات الحوار أو المبادرة أو غير ذلك من المسميات لم تعالج الأزمة التي افتعلتها الأحزاب الشمولية، بل تكاد تجر اليمن إلى كارثة، فها هي الخلافات تتفجر بعد تقاسم الحكومة على أربعة مكونات- أو بالأصح خمسة- وبالأخص من قبل المشترك الذي سبق أن جر البلاد إلى هذه الأوضاع المأساوية..

إن التعطيل اليوم يعني الرغبة الشريرة في جر البلاد للفوضى والصراعات العبثية التي تفاقم من معاناة الشعب وتضيف مشاكل وتحديات جديدة أمام الحكومة الجديدة..

وبعيداً عن لعبة القرعة وكيفية إجراء اختيار وتوزيع الوزارات والتي يبدو أنها تمت وفقاً لرغبات طرف ما، لكن الرغبة في التعطيل تبدو حاضرة أكثر وأقوى من الرغبات للاستئثار والاستحواذ، سيما، وهناك من استفادوا من تمديد الأزمة وتعطيل تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار، واليوم اختلاق الأعذار للحيلولة دون تشكل الحكومة في خرق واضح لاتفاق السلم والشراكة الوطنية.. وفي الوقت الذي أبدى عبدالملك الحوثي استعداده للتنازل عن حصته في الحكومة للحراك..

أصدرت أحزاب المشترك أكثر من بيان تهدد بالانسحاب إذا لم يتم زيادة تمثيلها في الحكومة وتعتبر شرعية مطلبها هو تمثيلها في مؤتمر الحوار الوطني..

وإذا عدنا إلى القوى المتحالفة في عام 2011م سنجد أنها حصدت أغلبية مريحة في حقائب حكومة بحاح، حيث حصلوا على حوالى 21 حقيبة وزارية منها 9 حقائب للمشترك و6 للحراك الجنوبي و6 حقائب لأنصار الله، مقابل 9 حقائب للمؤتمر وحلفائه..

إن هذه الخلافات تعطي مؤشراً واضحاً على عدم استشعار أحزاب المشترك لمسؤولياتها الوطنية أو احترامها للاتفاقات التي وقعت عليها وعدم اكتراثها بمعانات الشعب والمخاطر التي تهدد البلاد.. وان السماح لها بعرقلة تشكيل الحكومة يعني ادخال البلاد في حرب أهلية لا محالة..

هذا وكان المشترك قد طلب منحه 12 حقيبة وزارية مقابل 4 حقائب للمؤتمر وحلفائه، فيما تم تحديد حقيبتان لأنصار الله، وحقيبتان للحراك الجنوبي وأربع حقائب وزارية اخرى لبقية الأحزاب عند الموافقة على اتفاق السلم والشراكة.

وهذا ما اعتبره مراقبون سياسيون وراء خروج خالد بحاح لإعلان توزيع الحصص بين المكونات السياسية مساء السبت في رد رافض لأية محاولات لتعطيل تشكيل الحكومة.